إسرائيل.. تعديلات قضائية وانهيار اقتصادي

حسن صعب
كاتب ومحلل سياسي

يعترف الإسرائيليون، بمختلف اتجاهاتهم، بأن الأزمة السياسية التي تعصف بكيانهم منذ أشهر على خلفيّة ما يسمّى الإصلاحات القضائية، قد أدّت إلى تضرّر الاقتصاد الإسرائيلي "الليبرالي"، مثل غيره من القطاعات الحيوية في الكيان، وربما أشدّ ممّا يتمّ الإعلان عنه بشكل يومي عبر وسائل الإعلام أو الجهات الاقتصادية والمالية المعنية. وبينما نجح رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو، في استيعاب بعض التداعيات السياسية والأمنية الخطيرة للأزمة الراهنة، وصولاً إلى تمكّنه من إقرار البنود الرئيسية للتعديلات القضائية في الكنيست، بأغلبية ضئيلة، إلّا أنه فشل في الحد من الانعكاسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي ستتوسّع وتتعمّق مع مرور الوقت وتصاعدِ الأزمة، والتي باتت تهدّد مستقبل الكيان برمّته، وليس جيشه أو أمنه أو اقتصاده فحسب. وتالياً بعض المعطيات والأرقام الحديثة ذات الدلالة:

- شهدت بورصة "تل أبيب" هبوطاً حاداً يوم ١٢ شباط/فبراير الماضي، على وقع الأزمة السياسية المستمرة بسبب مشروع تقييد صلاحيات المحكمة العليا، وانخفض مؤشّر "تل أبيب" ٣٥ الذي يضمّ أكبر ٣٥ شركة إسرائيلية، بنسبة ١,٩٢ ٪، ومؤشّر "تل أبيب" ١٢٥ بنسبة ٢,٢٧ ٪؛ كما تراجعت أسهم مؤشّر "تل أبيب" ٩٠ بنسبة ٣,٣١ ٪. وكذلك انخفض مؤشّر أسهم العقارات بشكل حاد بلغت نسبته ٣,٤٣ ٪.

- أشارت بعض التقارير إلى نقل أكثر من ٥٠ مؤسسة وشركة عالمية أعمالها خارج "إسرائيل" خلال الفترة الأخيرة، وأبرزها شركات "ويز" WIZ و"يونيكورن" Unicorn و"سكاي" SKAI؛ وكذلك شركة "بابايا غلوبال" Papaya Global. كما حذّر رؤساء البنوك الإسرائيلية، في ١٤ شباط/فبراير الماضي، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بأن الأموال تغادر البنوك الإسرائيلية بمعدّل أسرع ١٠ مرّات من المعتاد.

- في شهر آذار/مارس الماضي، قال الخبير الاقتصاد السياسي دان بن ديفيد -البروفيسور في جامعة "تل أبيب"- إن "الإصلاحات في الجهاز القضائي ستكون لها تداعيات على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ لا يمكن تحديد حجم الأضرار والقطاعات التي ستتأثّر". وأضاف: كلّ ما يمكن أن يراه الاقتصاديون الإسرائيليون، يمكن لجميع الاقتصاديين في العالم رؤيته. نتحدّث عن تراجع قيمة الشيكل، انخفاض مستمرّ على المداولات في بورصة "تل أبيب"، شركات التقنية تنقل مدّخراتها في البنوك الإسرائيلية إلى الخارج؛ وهذه فقط البداية.

- في مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي، كشف "بنك إسرائيل" المركزي من أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي ستصل إلى ٤٧,٦ مليار شيكل (١٣,٢ مليار دولار)، كلّ عام في السنوات الثلاث المقبلة، في حال تمرير التعديلات القضائية التي تتبنّاها الحكومة المتطرفة وتصرّ عليها، رغم معارضة شديدة من الكيانات الاقتصادية والنقابات وأصحاب ومنظّمات الأعمال والجيش.

لكنّ تقديرات البنك المركزي تقلّ عن أرقام مؤسسات عالمية وبنوك استثمار. فمؤسسة موديز Moody's العالمية توقّعت يوم ٢٧ آذار/مارس الماضي تكبّد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر تصل إلى ٢٧ مليار دولار سنوياً في حال تمرير تلك التعديلات القضائية، التي يمكن أن تُضعف المؤسسات وتؤثّر سلباً في ملف التصنيف السيادي لـ "إسرائيل".

- في "إسرائيل" المليئة بالانقسامات حول الصراع مع الفلسطينيين وقضايا الدين والدولة، ظل قطاع التكنولوجيا بشكل عام بعيداً عن المناقشات السياسية الحسّاسة. لكن مقترحات "الإصلاح" القضائي تثير قلقاً واضحاً لدى الكثيرين في صناعة تمثّل ١٥ ٪ من إجمالي الناتج الاقتصادي للبلاد، و١٠ ٪ من القوة العاملة فيها، وأكثر من نصف صادراتها وربع دخلها الضريبي. يقول آدم فيشر، الشريك في شركة الاستثمار بيسيمر فنشر بارتنرز: "لقد اجتهدنا حقاً كي تصبح إسرائيل مكاناً رائعاً للاستثمار. ولم يحدث ذلك بسبب سياسة أي حكومة أو بسبب المعاملة الضريبية، بل كان ذلك بفضل روّاد الأعمال أنفسهم". ويضيف: "يمكن أن يضيع ذلك بسرعة كبيرة". ومنذ عام ٢٠١٥، جمعت شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية ذات التوجّهات العالمية نحو ٧٧ مليار دولار، معظمها من مستثمرين أجانب. وجاء ٥١ مليار دولار من هذا المبلغ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، وتحقّق رقم قياسي بلغ ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

-في شهر مايو/أيار الماضي، قال صندوق النقد الدولي إن التعديلات القضائية المقترحة في "إسرائيل" تمثّل خطراً كبيراً على الاقتصاد، قد يؤدّي إلى تشديد الأوضاع المالية ويعوق الاستثمار والاستهلاك والنمو على المدى الطويل. وأضاف الصندوق، في بيان صدر في ختام مهمة فريقه في "إسرائيل"، إنه يتعيّن عليها الحد من عدم اليقين المحيط بالتعديلات، من خلال "حلّ مستدام سياسياً يكون واضحاً ومفهوماً جيداً، محلياً وخارجياً"!

- في إطار الخطوات الاحتجاجية على نيّة الحكومة "إلغاء بند المعقولية"، أعلن منتدى الأعمال الذي يضم رؤساء أكبر ١٥٠ شركة في الاقتصاد الإسرائيلي، بعد انتهاء جلسة ليلية، عن إضراب يوم الاثنين (٧/٢٤). وقال في بيان، إن "المنتدى يطالب الشركات ومصالح إضافية الانضمام إلى هذه الخطوة الطارئة التي اتخِذت من دون أي خيار آخر، بهدف وقف تشريع أحاديّ الجانب والبدء بالحوار. على صعيد متصل، واستجابة لبيان المنتدى، أعلنت عشرات من شركات الهايتك وصناديق رأس المال الاستثماري، أنها ستوقف نشاطها وستتيح للموظفين المشاركة في الفعاليات الاحتجاجية ضد "الثورة القانونية".

- قال موقع "ذا ماركر" الاقتصادي العبري: "أنهت بورصة تل أبيب يوم تداول متوتّراً ومتقلّباً بانخفاضات حادة، وذلك على خلفية إقرار الكنيست قانون الحد من المعقولية كجزء من تحرّكات الحكومة لتنفيذ الانقلاب". وأضاف أن اللون الأحمر سيطر على لون تحرّكات أسهم البورصة؛ وخسر مؤشّر "تل أبيب ٣٥" ٢,٢١ ٪، فيما انخفض مؤشّر "تل أبيب ١٢٥" بنسبة ٢,٣٢ ٪، وتراجع مؤشّر "تل أبيب بانكس"، بـ٣,٨٦ ٪. كما خسرت مؤشّرات "تل أبيب" للتأمين، و"تل أبيب" للعقارات، و"تل أبيب" لقطاع المال، أكثر من ٣,٥ ٪ لكلٍ منها. وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن الشيكل انخفض بنحو ١,٥ ٪ مقابل اليورو والدولار، اللذين يتم تداولهما عند ٤,٠٧ شواكل و٣,٦٩ شواكل على التوالي.

وبعد؛ فإن تطوّرات الأزمة السياسية المستفحلة في الكيان الإسرائيلي، مع توقّع تصاعدها وتعمّقها في المدى المنظور، على مختلف المستويات، قد كشفت عمق ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصادات أو الاستثمارات الغربية من جهة؛ واستناد هذا الاقتصاد، الذي يفاخر قادة الكيان ورجال الأعمال والمستثمرين الكبار فيه بأنه اقتصاد متفوّق وشبه مستقلّ، إلى المساعدات والقروض والاستثمارات الأميركية، من جهة أخرى.

بينما نجح نتنياهو، في استيعاب بعض التداعيات السياسية والأمنية الخطيرة للأزمة الراهنة، وصولاً إلى تمكّنه من إقرار البنود الرئيسية للتعديلات القضائية في الكنيست، بأغلبية ضئيلة، إلّا أنه فشل في الحد من الانعكاسات الاقتصادية والمالية للكيان

الأمن الغذائي العالمي بين مطرقة المناخ وسندان الحروب

الخنادق

ما يجعل الحبوب منتجًا استراتيجيًا عالميًا على رأس هرم الأمن الغذائي العالمي هو أنها إلى جانب ناتجها الأعلى بين أي نوع آخر من المحاصيل، فإنها أيضًا توفر طاقة غذائية للبشر وغير البشر أيضًا أكثر من المحاصيل الأخرى. ويعتبر القمح والأرز والذرة والشعير والشوفان من أهم محاصيل الحبوب حول العالم. ومن المتوقع أن الحروب المستقبلية ستتمحور غالبًا حول هذه السلع، فالتغير المناخي يترك بصماته الجدية على المحاصيل، بالإضافة إلى الوضع الصحي العالمي إثر جائحة كورونا التي عطلت سلاسل التوريد، ومؤخرًا الوضع الأمني العالمي الذي أنتجته حرب أوكرانيا، كل ذلك أدى إلى انخفاض المخزونات وزيادة الطلب وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

عام ١٩٧٧ وهو أول تسجيل حديث لأسعار القمح العالمية في التاريخ الحديث، بلغت تكلفة الحبوب ٢٠ دولارًا لشراء مكافئ مع العام الحالي ٢٠٢٣ بقيمة ٩٠,٨٨ دولار. بمعدل تضخم عام بلغ ٣,٣٥٪ شهد تغيرات عام ١٩٨٠ بتضخم بلغ ١٣,٧٨، وعام ٢٠٢٢ بتضخم بلغ ١٣,٧٦ ٪، وعام ١٩٨١ بتضخم بلغ ١١,٦ ٪ مع جائحة كورونا، وعام ٢٠٢٣ بتضخم بلغ لحد الآن ٧,٢٣٪ وهو غير نهائي، ومن المتوقع أن ترتفع بنسبة ٢٩ ٪ بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب التغير المناخي.

التغير المناخي

الواقع أن المعدل والنطاق الجغرافي لموارد الأراضي والمياه العذبة العالمية على مدى العقود الأخيرة لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، كما يقول تقرير أعدته لجنة الأمم المتحدة من العلماء من جميع أنحاء العالم حول تغير المناخ. واستعرضت بيزنس ستاندرد نسخة مسربة من مسودة التقرير أرسلت إلى حكومات ١٩٧ دولة. ويحذر التقرير الحكومات من أنه مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية، من المتوقع أن يزداد الضغط على موارد الأراضي وإنتاجيتها.

يحمل تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة عنوان "التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية". وقد خلص مؤلفو التقرير، الذين استخلصوا من خلال أحدث الأبحاث العلمية، إلى أن "تغير المناخ الملحوظ يؤثر بالفعل على الركائز الأربع للأمن الغذائي - التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار - من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وتغيير أنماط هطول الأمطار، وزيادة تواتر بعض الأحداث المتطرفة". ويقول التقرير إنه من المتوقع أن يؤدي استمرار تغير المناخ إلى زيادة "خلق ضغوط إضافية على أنظمة الأراضي ما يؤدي إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والأمن الغذائي". وسيكون نصف السكان المعرضين للخطر بسبب الجفاف الناجم عن تغير المناخ في جنوب آسيا. ويشير الفريق العلمي إلى أن تدهور الأراضي بسبب تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى ما يترتب على ذلك من حالة الاقتصاد العالمي. يقول التقرير: "هناك آثار سلبية متزايدة على الناتج المحلي الإجمالي من التأثيرات على القيم البرية وخدمة النظام البيئي مع ارتفاع درجة الحرارة".

وتظهر نتائج النمذجة، التي استعرضتها اللجنة العلمية، أن أسعار الحبوب يمكن أن ترتفع بنسبة تصل إلى ٢٩ ٪ في عام ٢٠٥٠ بسبب تغير المناخ، ما سيؤثر على المستهلكين على مستوى العالم من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، على الرغم من أن التأثير سيختلف حسب المناطق. ومن المتوقع أن ينخفض استقرار الإمدادات الغذائية مع زيادة حجم وتواتر الأحداث المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ، ما يؤدي إلى تعطيل سلاسل الغذاء على مستوى العالم. تؤثر الزيادة في درجات الحرارة العالمية وما يترتب عليها من تغير المناخ بالفعل على إنتاجية الثروة الحيوانية، والتي تعد واحدة من الدعائم الأساسية للاقتصاد الريفي الهندي. وخلص المؤلفون إلى أن "الآثار الملحوظة في النظم الرعوية تشمل انخفاض المراعي، وانخفاض معدلات نمو الحيوانات وإنتاجيتها، ووظائف الإنجاب التالفة، وزيادة الآفات والأمراض، وفقدان التنوع البيولوجي".

الوضع الأمني العالمي

تعتبر أوكرانيا وروسيا من أكبر مصدري الحبوب حول العالم. تؤمن أوكرانيا وحدها ما نسبته ٤٠ ٪ من انتاج الحبوب العالمي، لكن الاضطراب طويل الأجل للصادرات من أوكرانيا والاعتماد على عدد أقل من البلدان للحبوب قد يتسبب في أن تصبح الأسعار أكثر تقلبا. فارتفعت نسبة الأسعار فور إعلان روسيا الخروج من مبادرة الحبوب في البحر الأسود، بنسبة ١٣ ٪ إلى اليوم. وهي مبادرة يعترف العالم أجمع أنها حاسمة في تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء العالمي. وعلى الرغم من أنّ الإمدادت جيدة على المدى القصير، إلا أنها بعد فترة من الزمن ستعرّض السوق العالمية لخطر تحقيق الأمن الغذائي للسوق العالمي.

ماذا يعني ارتفاع أسعار الغذاء حول العالم؟

الواقع أن ارتفاع أسعار الحبوب سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية من خبز وزيت وأرز وغيرها ما يوضع يوميًا على موائد الناس، واليوم يعتبر الاقتصاد الأوروبي هو الأكثر تأثرًا بارتفاع أسعار الحبوب، وقد أصبحت مقاطع الفيديو التي تظهر البريطانيين الذين يحاولون الوصول إلى الوجبات المجانية رائجة جدًا.